موافقة الحزب على المشاركة في الحكومة السابقة ان تودي بوحدته . وهكذا فعودة المفدال الى طرح مطلبي اقامة حكومة طوارىء وطنية وتعديل قانون من هو اليهودي ، هي في جوهرها محاولة لتحقيق هدفين محددين :

١ ــ اصلاح الحال مع مجلس الحاخامين الاعلى الذي اوصى في حينه بعدم دخول الحزب الى الائتلاف الحكومي الا اذا تم التعهد بتعديل القانون.

٢ ــ اعادة الوحدة والتماسك الى صفوف الحزب ، وذلك بالاصرار على المطلبين المذكورين اعلاه .

وكان هذان المطلبان قد تقررا في اجتماع لادارة الحزب عقد في ٧٤/٤/١٨ ، بعد ان كانت كتلة الحزب في الكنيست قد اتخذت قرارا مماثلا . وبالنسبة للقرار المتعلق بالسعي لاقامة حكومة طوارىء وطنية ، فعلى ضوء موقف المفدال المعارض لاجراء انتخابات عامة ، فقد كان هذا القرار موضع خلاف في تفسيره بين كتل الحزب المختلفة . فبينما رأى وزير الاديان يتسحاق رافائيل ان القرار يحتم على المفدال المبادرة لتأليف حكومة طوارىء وطنية ، قال سكرتير هبوعيل همزراحي (أحد جناحي المفدال) انه اذا لم يستجب لطلب الحزب بتأليف حكومة طوارىء وطنية ، وتوجب الاختيار بين الانضمام الى حكومة مستقرة او اجراء انتخابات جديدة ، فينبغي الاخذ بالاختيار الاول . أما شباب المفدال الذين يطالبون باصرار بتأليف حكومة طوارىء وطنية فيعتقدون ان معنى القرار الذي اتخذ في ادارة الحزب هو ان باستطاعة ممثلي المفدال خلال مفاوضاتهم مع ممثلي المعراخ وسائر الكتل في الكنيست بحث موضوع واحد فقط وهو اقامة او تشكيل حكومة طوارىء وطنية .

أما بالنسبة للمطلب الثاني ــ تعديل قانون من هو اليهودي ــ فقد برر وزير الاديان يتسحاق رافائيل عدم موافقة حزبه الدخول في الائتلاف الجديد على اساس الحل الذي تم التوصل اليه سابقا بقوله : « ... فعندما انضممنا الى الحكومة قبل شهرين ، كنا مقتنعين انها حكومة مستقرة ، وسوف تبقى في الحكم طيلة ولايتها ، أي لمدة اربعة أعوام . وان اللجنة الوزارية لحل قضية من هو اليهودي ، من شأنها ان تعمل بهدوء دون ضغوط انتخابية ودون غليان ، كما كنا مقتنعين ان جميع الاطراف ستعمل لايجاد حل لهذه القضية. ولكن الان ولكوننا نعتقد ان الحكومة التي ستؤلف هي في الواقع حكومة انتقالية جديدة ستمارس الحكم نصف عام او عاما واحدا على أبعد تقدير، لغاية الانتخابات الجديدة . ففي جو الحملة الانتخابية ، تضيع النوايا الحسنة المطلوبة ، لعمل لجنة وزارية كهذه ، ولحل مسألة جديدة ومعقدة كهذه ، لهذا لا ارى احتمالا لحل المشكلة داخل اللجنة ، ولهذا بالضبط ، نريد حل المشكلة قبل انضمامنا للحكومة » (ر.أ. ــ ٧٤/٤/٣٠ ، عدد ٥٢٢ ، ص ٥) .

ونظرا لموقف حزب العمل القاطع ــ رغم بعض الاستثناءات ــ الرافض لحكومة طوارىء وطنية ، فان المفاوضات الائتلافية تركزت عمليا حول مطلب تعديل القانون . وكان واضحا ان المفدال يسعى بذلك لتحقيق مكسب يسجله لصالحه ، لخوض معركة الانتخابات القادمة او على الاقل تكتيل الجمهور المتدين في اسرائيل حول هذا المطلب فيها.

وقد تقدمت لجنة المفاوضات التابعة للمعراخ بثلاثة اقتراحات للمفدال بهدف تذليل العقبة التي تحول دون انضمامه الى الحكومة :

١ ــ اختصار مدة عمل اللجنة الوزارية لشؤون التهويد الى ستة اشهر ــ بعد ان كانت المدة في الاصل سنة ــ وهذا يعني عمليا انجاز مهمتها خلال ثلاثة أشهر بعد ان مضى على اقامتها ثلاثة أشهر ..

٢ ــ تعيين الوزير يتسحاق رافائيل رئيسا للجنة الوزارية (في السابق كانت ترئس اللجنة رئيسة الوزارة جولدا مئير) .

٣ ــ ان يعلن رئيس الحكومة من على منصة الكنيست ، ان اللجنة لشؤون التهويد ستعمل من خلال هدف التوصل الى حل يتمشى مع العادات المتبعة منذ اجيال بعيدة . وقد أضيفت الى هذه الفقرة بناء على طلب المفدال فقرة تحدد ان اللجنة ستبحث عن حل يرضي جميع التيارات الدينية اليهودية .

وكان نصيب هذه المقترحات الفشل ، اذ ان ممثلي المفدال رفضوا قبولها مقدمين اقتراحا بديلا يقضي بتعديل قانون العودة بناء على الشريعة خلال